

إشكالية الهجرة غير النظامية :حالة المغرب
مداخلة في ورشة العمل القومية حول
"هجرة العمالة العربية غير المنظمة المشاكل والحلول"
منظمة العمل العربية

عبد السلام الصديقي
أستاذ جامعي بجامعة محمد الخامس الرباط أكادال
ومستشار لدى الاتحاد المغربي للشغل
الدار البيضاء 27/26 نونبر 2012

إن دراسة الهجرة النظامية هي مهمة صعبة للغاية بالنظر إلى طبيعة الموضوع وشحة المعطيات حول هذه الظاهرة، خلافا للهجرة النظامية التي تتوفر حولها دراسات عديدة وإحصائيات رسمية دقيقة. وعليه، سنعتمد في هذه المداخلة على تبني مقارنة نوعية بناء على بعض الدراسات التي تناولت الموضوع بصفة جزئية، وشهادات تم تجميعها لدى بعض المنظمات المدنية والجمعيات الحقوقية التي تنشط في مناطق المغرب القريبة من الحدود الشمالية مع إسبانيا، أو الحدود الشرقية مع الجارة الجزائر، والتي تعتبر معبرا رئيسيا لتدفق الهجرة غير النظامية.

فالظاهرة هي معقدة التحليل وبصعب الإحاطة بها، بقدر ما هي أيضا محفوفة بالمخاطر لأنها تعرض أصحابها إلى الموت والهلاك، حيث يعتبر مضيق جبل طارق- كمنظمة العبور- أكبر مقبرة في العالم.

فخلال أربع سنوات (من 1997 إلى 2001) تم إحصاء 3286 ضحية وقدر هذا العدد، خلال نفس المدة، من طرف جمعية العمال المغاربة المقيمين بإسبانيا (ATIME) بحوالي 5632، من بينهم 3932 تم قذفهم من البحر فيما اعتبر 1700 من عداد المفقودين وبالتالي، من المحتمل أن يكونوا قد لقوا حتفهم في الشواطئ المغربية.

وفي نفس الوقت، لن يمر يوم واحد دون أن يقدم الحرس المدني الإسباني، أو رجال الأمن المغربي، على إلقاء القبض على مهاجرين سريين، والقيام بإنقاذ البعض منهم ممن يمتطون "قوارب الموت" من موت محقق !

ومما يزيد الأوضاع تعقيدا خلال السنوات الأخيرة، هو ظاهرة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين من بلدان جنوب الصحراء وهي ظاهرة مرشحة للتزايد بالنظر إلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والمناخية التي تعرفها بلدان المنطقة.

بعد هذه التوطئة، سنحاول معالجة الإشكالية في ثلاثة محاور رئيسية لنتمكن من استخراج بعض الخلاصات وتقديم بعض التوصيات

- نشوء ظاهرة الهجرة غير النظامية
- طبيعتها
- أسبابها.

(1) نشوء ظاهرة الهجرة غير النظامية

1) على الصعيد الدولي:

إن إشكالية الهجرة غير النظامية ليست إشكالية عرض بقدر ما هي إشكالية طلب وهو ما يعني بعبارة أدق، أنه إذا كانت هناك هجرة غير نظامية، فذلك راجع إلى وجود طلب على هذه اليد العاملة لاعتبارات تتعلق أساسا بالتكلفة الأجرية وانعدام المستحقات الاجتماعية كمنحة التقاعد، ومنحة التعويضات العائلية، والحماية الاجتماعية. ومن ناحية النظرية الاقتصادية، تجد هذه العلاقة تفسيرها في قانون معروف لدا جان بايبيست ساي (Jean Baptiste Say) مفاده: "كل عرض يخلق الطلب الخاص به".⁽¹⁾

وتعتبر الهجرة غير النظامية، والهجرة بصفة عامة، مصاحبة للعولمة وعنصرا مميذا أساسيا لها، حيث تقوم العولمة على "حرية" تنقل عوامل الإنتاج من رأسمال وعمل، وبذلك بغرض البحث عن فرص تحقيق أرباح مرتفعة فتصدير الرأسمال نحو "بلدان المحيط" (حسب تعبير المفكر المصري سمير أمين) واستيراد اليد العاملة من هذه البلدان، يؤديان نفس الوظيفة ويقومان بنفس الدور، ألا وهو تمكين الرأسمال العالمي من مواجهة الأزمة وتحقيق إعادة إنتاجه. طبعا لم تكن لهذه العلاقة أن تنشأ لولا تطور الرأسمالية بصفة غير متكافئة بين "الشمال" و"الجنوب" حسب نمط معين للتقسيم الدولي للعمل.⁽²⁾

فالطلب على اليد العاملة المهاجرة، وخصوصا غير النظامية منها، ينتعش لكون هؤلاء العمال المهاجرين يقومون في كثير من الأحيان بأعمال شاقة ومضنية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والفلاحية، ومصالح النظافة والأشغال المنزلية كلها أنشطة تتميز بخطورة كبرى وهشاشة بالغة، وبدون حماية اجتماعية.

وأمام الحواجز التي وضعت في وجه الهجرة النظامية، بعد ظهور الأزمة الاقتصادية والمالية في البلدان الصناعية المستقبلية، عرفت الهجرة غير النظامية تطورا ملحوظا ونشأت لهذا الغرض شبكات دولية متخصصة تحترف تجارة البشر وضاربة عرض الحائط حقوق الإنسان الأساسية والتشريعات الأساس للعمل.

وحسب تقديرات المنظمة الدولية للشغل، فهناك ما بين 10 إلى 15% من المهاجرين ممن يلجئون ببلدان الاستقبال بصفة غير نظامية، ويشغلون بدون ترخيص.

(2) حالة المغرب:

لقد عرف المغرب نفس المنحى، حيث نشأت الهجرة غير النظامية خلال فترة الحماية الفرنسية (1912-1956) وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية التي دمرت الاقتصاديات الأوروبية وخلقت حاجيات متزايدة على طلبات الشغل.⁽³⁾

وخلال العقود الأولى من استقلال المغرب (1956) تجاوزت الهجرة غير النظامية الهجرة النظامية وذلك في غياب تأشيرة الدخول إلى الديار الأوروبية مما يؤكد على رغبة رجال الأعمال الأوروبيين، وخصوصا منهم الفرنسيين، على الحصول على يد عاملة رخيصة قابلة للاستغلال في ظروف لا تحترم المواثيق والأوفاق الدولية للشغل.

واستمرت هذه الظاهرة -الهجرة غير النظامية- بأشكال جديدة وعبر قنوات مختلفة، بعد توقيع البلدان الأوروبية على اتفاقيات شانغن (Schengen) سنة 1990، التي طبقت بموجبها تأشيرة الدخول على غير الأوروبيين، ونصت على اتخاذ تدابير صارمة لمراقبة الحدود، ونظام أكثر انتقائية في منح رخص الشغل. كل هذه التدابير الصارمة التي مازالت قائمة لحد الآن، بل وتم التشديد في بعضها، لم تؤد إلى وضع حد للهجرة غير النظامية بقدر ما كانت فرصة ثمينة للشبكات السرية التي تتاجر في البشر، مع ما يصاحب هذه العملية من مخاطر. وهناك اليوم، في المغرب قنوات عديدة للدخول إلى الديار الأوروبية. وخلافا لما يمكن اعتقاده، لا يشكل مضيق جبل طارق المعبر الرئيسي للهجرة السرية فحسب تصريحات لمسؤول إسباني، تمثل نسبة المهاجرين غير النظاميين الذين يتمكنون من الدخول إلى التراب الإسباني عبر المضيق 15% (8000 إلى 10.000)، ويدخل الباقي (85%) عبر الموانئ والمطارات. وتعد قوارب الموت التي تعبر البحر المتوسط بالمئات بل والآلاف.

II طبيعة الهجرة غير النظامية⁽⁴⁾

لم تعد هذه الهجرة تقتصر على الرجال، كما هو الشأن في الماضي، بل أصبحت تشمل أيضا النساء والأطفال القاصرين، الذين يخاطرون بحياتهم ومستقبلهم ويتسللون في شاحنات النقل! وتم تشييد مقرات اجتماعية في كل من إسبانيا وإيطاليا لإيواء الأطفال الناجين من الموت، وهناك أيضا جمعيات عديدة من الضفتين تعنى بحماية هؤلاء الأطفال الأبرياء. حيث تسهر على تكوينهم وحمايتهم من التحرش الجنسي والانحراف الاجتماعي في انتظار بلوغهم سن الرشد.

أما على مستوى تكوين هؤلاء المهاجرين، فهنا أيضا لم يعد الأمر مقتصرًا على شريحة الأميين ومن لا تكوين لهم، بل هناك من المهاجرين من يتوفر على تكوين من مستوى جامعي، مع العلم أن الأنشطة التي يزاولونها في بلدان الاستقبال لا تلائم إطلاقًا تكوينهم من قبيل العمل اليدوي في الحقول الأسبانية وجمع النفايات وغيرها من الأشغال التي لا يقبل بها الأوروبيون.

وهناك مستوى ثالث يهم الطلبة المغاربة، والأفارقة بصفة عامة الذين يتابعون دراستهم في أوروبا ويفضلون البقاء هناك إما بصفة نظامية، متى أمكن ذلك، أو بصفة "سرية". وهذا النوع من الهجرة ينضاف إلى ما يسمى "بهجرة الأذمعة" التي تشكل خسارة كبرى لبلدان الجنوب.

III أسباب الهجرة غير النظامية:

إن أسباب الهجرة غير النظامية لا تختلف عن أسباب الهجرة النظامية ذاتها فهناك أسباب داخلية وأسباب خارجية:

1) الأسباب الداخلية لبلد الإرسال:

تتجلى هذه الأسباب في التفاوت بين المغرب وبلدان شمال المتوسط على مستوى الدخل الفردي وفي اتساع الفقر وارتفاع معدلات البطالة، وكذا في بعض العوامل الأخرى المحفزة على الهجرة.

- التفاوت في درجة النمو بين شمال وجنوب البحر المتوسط: لقد بلغت الفوارق بين الدخل القومي المغربي والدخل القومي في بلدان شمال المتوسط كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وهي من أكبر وأهم الدول المستقبلية للمهاجرين المغاربة (والمغاربة أيضا) مستويات عالية، تزداد اتساعا مع مرور السنين. وإذا أخذنا الدخل الفردي كمقياس للمقارنة يتراوح التفاوت بين 1 و20 بالنسبة لفرنسا و 1 و10 بالنسبة لإسبانيا. وهو ما يخلق نوعا من الجاذبية بالنسبة لليد العاملة المغربية التي تطمح إلى تحسين مستوى عيشها. كما أن الفوارق في مستويات الأجور معبر عنها بالقدرة الشرائية وليس بالمبالغ التقديرية تلعب هي أيضا دورا محفزا على الهجرة (5).

- تفشي ظاهرة الفقر (6)

رغم المجهود الذي بذله المغرب منذ الاستقلال، وبصفة خاصة منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، في محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، مازالت مستوياتها مرتفعة نسبيا لقد تراجع معدل الفقر المطلق، أي نسبة الساكنة التي تعيش تحت عتبة الفقر، بصفة متتالية من 44% سنة 1971 إلى 21% سنة 1985 و13% سنة 1991 ثم 9% سنة 2007 وهو ما يمثل تقريبا 3 ملايين نسمة.

أما معدل الهشاشة أو معدل الفقر النسبي وهو الذي يهيم الساكنة التي تتوفر على دخل لا يتجاوز مقابل 1,5 دولار يوميا فيقدر بحوالي 20% بعد ما كان يتجاوز 50% في الماضي.

وفي نهاية المطاف يقدر عدد السكان الذين هم في وضعية الفقر والهشاشة بحوالي 9 ملايين نسمة، أي ما يمثل 30% تقريبا من الساكنة الاجمالية.

وينبغي الإشارة إلى كون هذه المعدلات تختلف حسب وسط الإقامة بين القروي والحضري، فهي مرتفعة أكثر في الأرياف بالمقارنة مع المدن، حيث يبلغ عدد الفقراء في العالم القروي حوالي 75% من المعدل الاجمالي للفقراء. وتنتج عن هذه الوضعية فوارق اجتماعية صاخبة، حيث تمثل العشرية الأولى من السكان الأقل يسرا 2,6% فقط من مجموع نفقات الأسر، بينما تستحوذ العشرية الأكثر يسرا على 33% من هذه النفقات!

- ارتفاع معدلات البطالة (7)

بالرغم من تراجع معدل البطالة من 13,8% سنة 1999 إلى 9% فأقل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، فإن ظاهرة البطالة مازالت متفشية في صفوف الشباب وخريجي الجامعات، حيث يبلغ معد البطالة لدا حاملي الشهادات الجامعية حوالي 20% ويبلغ في وسط الشباب ما بين 25,30% بالوسط الحضري وهو ما يشكل مصدرا لإضطرابات اجتماعية متتالية في المدن المغربية الكبرى.

- بعض الأسباب المحفزة الأخرى:

بالإضافة إلى العوامل الموضوعية السالفة الذكر، هناك عوامل أخرى تحفز على الهجرة، ويمكن اعتبارها ذاتية ولعل أهمها تلك الصورة النمطية التي تقدم على "المهاجر المغربي" الذي يعود لزيارة بلده الأصلي خلال فصل الصيف أو بمناسبة الأعياد الدينية فالصورة المقدمة تعطي الانطباع على أن هذا المواطن المهاجر يعيش في الرفاه وينعم بالسعادة وهو أمر مجاني للصواب إذ الواقع هو عكس ذلك تماما اللهم بعض الحالات الاستثنائية التي تعرف ارتفاعا اجتماعيا في بلدان الاستقبال. أما الأغلبية الساحقة من المهاجرين المغاربة فهم يعانون الويلات من سوء المعاملة، وجشع الاستغلال، والسلوكات العنصرية التي تطالهم يوميا خصوصا مع تنامي الأزمة وما ينجم عنها من انغلاق على الذات وتصاعد التيارات العنصرية والأحزاب اليمينية المتطرفة.

وهذه الجوانب السلبية، لا نجدها حاضرة في الاعلام السمعي البصري الذي يكتفي بالإشارة إلى الدور التنموي الذي تلعبه الجالية المغربية في الخارج وتمسكها القوي بالوطن الأم.

كما أن القرب الجغرافي بين المغرب وأوروبا حيث تبلغ المسافة التي تفصلهما 14 كلم، يساعد بدوره على الهجرة. فالمغاربة يرون بالعين المجردة شواطئ إسبانيا انطلاقا من مدينة طنجة، ويسعون إلى تحقيق ذلك الحلم الذي طالما راودهم.

2 الأسباب الخارجية:

تمكن هذه الأسباب في السياسات المتبعة ببلدان الاستقبال وهي سياسات تروم إلى تقنين الهجرة النظامية الشيء الذي ساعد كما أسلفا الذكر، على تنامي الهجرة غير النظامية، طالما أن العوامل الموضوعية التي تساعد على الهجرة موجودة، أو أبرزها التفاوت الحاصل بين الشمال والجنوب على مستوى النمو وطالما أن هناك حاجة ماسة في قطاعات إنتاجية وخدمائية يعينها إلى اليد العاملة المهاجرة التي تتخرط بسهولة في الأشغال المضينة والأعمال القاسية وتقبل بظروف عمل بعيدة كل البعد عن معايير الشغل اللائق كما هو محدد في المواثيق الدولية للشغل. كل هذه العوامل، الداخلية منها والخارجية، ساعدت على تطوير "تجارة الأوهام" التي أضحت نشاطا اقتصاديا ذو أبعاد درامية. فتكاليف العبور من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية مرتفعة للغاية وتبلغ أرقاما خيالية تتجاوز 5500 دولار أمريكي! ناهيك عن تكلفة فقدان الحياة والموت في أعماق البحر.

(IV) خلاصات وتوصيات

من البين أننا أمام ظاهرة في غاية التعقيد، خصوصا مع التدفقات المتنامية للمهاجرين من بلدان جنوب الصحراء والذين أصبح عددهم يقدر بمئات الآلاف، ويجعلون من المغرب ليس فقط بلد عبور كما هو الشأن في الماضي القريب، بل بلدا للإقامة والاستقرار وهكذا أصبح المغرب اليوم بلدا للاستقبال، وبلدا للإرسال. ومن ثمة وقع اختلاط بين المهاجرين المغاربة والمهاجرين الأفارقة، وفي كثير من الأحيان يتم القبض عنهم من طرف السلطات الأمنية وهم يمتطون نفس القارب.

ويقدر المهاجرون الذين يتم القبض عنهم من طرف السلطات المغربية بالآلاف سنويا، وبلغ عددهم الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2007، 207320 منهم 30% من جنسية مغربية، والباقي ينتمي إلى مختلف البلدان الإفريقية.

فالمغرب لا يستطيع لوحده وبإمكانياته الذاتية، التغلب على هذه الإشكالية المعقدة، ولا يملك لوحده عصا سحرية لمواجهة هذه المعضلة التي لها أبعاد متشعبة. لذلك ما فتئ ينادي إلى إقامة حوار وتعاون إقليمي ودولي لمعالجة ظاهرة الهجرة السرية من بلدان جنوب الصحراء، والمرشحة للتنامي خلال السنوات القادمة بسبب التقلبات المناخية والحروب الأهلية وغيرها من الكوارث الطبيعية والاضطرابات الاجتماعية.

وفي جميع الحالات، فإن معالجة هذه الإشكالية تقتضي بالضرورة إضافة إلى حوار وتعاون دوليين، إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قوامه الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين "دول الشمال" التي كانت مستعمرة قديما (بكسر الميم) وبلدان الجنوب التي عانت من الاستعمار المباشر ومازالت تعاني، بدرجات متفاوتة، من الاستعمار الجديد المتمثل في التبعية بمختلف أشكالها.

وعلى مستوى التعاون بين بلدان الوطن العربي الذي يتوفر على كل المؤهلات والمقومات ليشكل مجموعة مندمجة اقتصاديا وماليا وثقافيا، ينبغي العمل في الاتجاهات الآتية:

- تسهيل عملية تنقل اليد العاملة من البلدان العربية ذات الفائض في العمل إلى تلك البلدان التي تعرف خصاصة في الأيدي العاملة. وهو ما يقتضي تفعيل وأجراً الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم التوقيع عليها، مع الحرص على احترام مقتضيات الشغل اللائق وعدم التمييز بين العمل حسب جنسيتهم، لا من حيث الأجور ولا من حيث باقي الحقوق الاجتماعية الأخرى،
- تشجيع الاستثمارات البينية العربية إذ لا يعقل أن تستثمر أموال عربية في البلدان الأوروبية في حين هناك بلدان عربية لها تقريبا نفس المؤهلات والفرص الاستثمارية.

- (1) يعتبر الكاتب (1767- 1832) من مؤسسي الاقتصاد الكلاسيكي، وهو مشهور بنظريته الخاصة "بقانون المنافذ" الذي يعبر عنه اختصارا "بقانون ساي"
- (2) أنظر في هذا الشأن العديد من مؤلفات سمير أمين وخاصة: "التراكم على الصعيد الدولي" و "النمو غير المتكافئ"
- (3) عبد العزيز بلال : الاستثمار في المغرب وتعاليمه في مجال التنمية الاقتصادية (باللغة الفرنسية).
- (4) اعتمدنا في دراسة حالة المغرب على المراجع الآتية وكلها باللغة الفرنسية:
- محمد خشاني : الهجرة السرية (غير النظامية) في المغرب، مداخلة في ندوة حول العولمة وحماية الحقوق - الدار البيضاء 13-15 يونيو 2003
- عبد الحميد نشاد: الفقر والهجرة السرية، مداخلة في الندوة الدولية حول: "الهجرة المغاربية: الرهانات والنزاعات وجدة 24-25 نونبر 2005.
- (5) أنظر إحصائيات البنك العالمي للتنمية.
- (6) المندوبية السامية للتخطيط : نفقات الأسر، الفوارق، الفقر والهشاشة 1960-2007 الرباط أكتوبر 2010.
- (7) المندوبية السامية للتخطيط : إحصائيات سوق الشغل 1999-2009 الرباط أكتوبر 2010.